

اسم رسالة الماجستير: سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها
في دولة الكويت

للطالب: عبد المجيد غنيم عقشان المطيري
جامعة الشرق الأوسط – كلية الحقوق – قسم القانون
العام - 2011
إعداد الطالب:

فادي عبد الفتاح أبو ز عنونة
برنامج دكتوراة الموارد البشرية
جامعة ميد أوشن
الفصل الدراسي الثاني: 2025
اسم المشرف: د. دعاء محمد



Chapter

01

سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت



Chapter
01

تحديد القضية البحثية وتحليل أهميتها

عنوان الرسالة:

سلطة الضبط الإداري وتطبيقاتها في دولة الكويت

المحتوى:

- تحديد نطاق الدراسة ضمن تخصص القانون العام.
- عرض مبررات اختيار الموضوع: ندرة الدراسات التطبيقية في الكويت، وأهمية الضبط الإداري في تحقيق النظام العام.
- بيان مدى اتساق الموضوع مع معايير الاختيار البحثي:
 - الأهمية العلمية (تحليل نصوص الدستور الكويتي).
 - الجودة (دراسة مقارنة في بيئة خليجية).
 - الإمكانية البحثية (توفر النصوص القانونية والأحكام القضائية).

الإطار النظري ومراجعة الأدبيات

- توضيح مفهوم “الضبط الإداري” وتمييزه عن الضبط القضائي.
- عرض تطور الضبط الإداري في الفقهين العربي والكويتي.
- تحليل الأدبيات السابقة (عبد المنعم محفوظ، نواف كنعان، الصارمي، وغيرهم).
- استخراج الفجوة البحثية: محدودية تناول التطبيقات الكويتية مقارنة بالأنظمة العربية الأخرى.

صياغة المشكلة البحثية والأهداف

• مشكلة البحث:

كيف تمارس سلطات الضبط الإداري اختصاصاتها في الكويت بما يوازن بين متطلبات النظام العام وضمان الحقوق والحريات؟

الأهداف:

- تحديد الإطار القانوني لسلطات الضبط الإداري.
- بيان الوسائل القانونية والإجرائية للضبط الإداري.
- تحليل التطبيقات الكويتية في مجالات الأمن والصحة والبيئة.
- تقييم الحدود القانونية لتدخل السلطة الإدارية.

التحليل القانوني للفصلين الأول والثاني

تحليل معمق للفصل الأول

- قدم الفصل الأول معالجة دقيقة لطبيعة الضبط الإداري وتمييزه عن الضبط القضائي.
- ويركز على أن الضبط الإداري يُعد وظيفة وقائية تهدف إلى منع وقوع المخالفات قبل حدوثها، على خلاف الضبط القضائي الذي يتدخل بعد وقوع الجريمة.
- كما يعرض الفصل التعريفات المتعددة للنظام العام ويركز على ارتباطه بالأسس الاجتماعية والأخلاقية السائدة في المجتمع الكويتي.

التحليل القانوني للفصلين الأول والثاني

تحليل الأهداف والوسائل

- في الفصل الثاني، يستعرض الباحث أهداف الضبط الإداري بصورة شاملة: الأمن، السكنية، الصحة، الآداب، والبيئة. ثم ينتقل إلى تحليل الوسائل القانونية المتاحة للإدارة، والتي تشمل الأنظمة العامة، القرارات الفردية، التنفيذ الجبري.
- هذا التحليل يكشف العلاقة العضوية بين الهدف والوسيلة، وهي علاقة أساسية في القانون الإداري.

التحليل القانوني للفصلين الأول والثاني

نقد علمي

- يُظهر الفصلان توازناً بين الجانب الفقهي والنصي، غير أن الدراسة كان يمكن أن تقدم تطبيقات عملية إضافية لتعزيز الجانب التطبيقي.
- كما أن تسلسل النقاط منطقي، لكن المقارنة مع الدول الأخرى كانت ستضيف قوة أكبر.

سلطات الضبط الإداري وحدودها

يعرض الفصل الثالث توزيع الاختصاصات بين جهات متعددة: وزارة الداخلية، البلديات، هيئة البيئة، وجهات أخرى. يحلل الباحث كيف يمارس كل جهاز من هذه الأجهزة صلاحياته وفق القانون، وكيف يحدّ الدستور من سلطتها عبر مبادئ المشروعية.

التطبيقات العملية كما وردت في الرسالة

تُظهر الدراسة أن الكويت تبنت توجهاً حديثاً في ضبط البيئة، وأنشأت هيئة متخصصة لهذا الغرض. كما أقر المشرع قواعد تحافظ على الرونق العام وجمال الطرقات، وهو توسع واضح في مفهوم الضبط. تستعرض الدراسة أيضاً أمثلة لتدخلات الإدارة في حماية السكينة العامة ومنع الإخلال بالآداب.

التحليل القانوني للتطبيقات

تكشف الدراسة عن وجود رقابة قضائية فعّالة على قرارات الضبط. كما تبين أن التوسع الإداري في السلطة يجب أن يظل محكوماً بالدستور، وخاصة المادة 30 التي تكفل الحرية الشخصية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

